المواطنة فهي رابطة التعايش المشترك بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان محدد ضمن وحدة سياسية تسمى الدولة ٠

وعموما ، ان قلنا بوجود مشكلة في قبول المواطنة على أرضية إسلامية فهي ناتجة عن عقلية الجمع بين العقيدة والمشروع ، فالعديد من الإسلاميين السياسيين لا يميزون بين لوازم العقيدة ولوازم المشروع السياسي المرتبط بالواقع المتحرك والمتغير والمتعدد ، ولعل في طريقة تلكم اللوازم ان المشروع السياسي المراد إنجازه لا يتم من خلال حمل الواقع كقالب جامد على أساس العقيدة المنجزة دون النظر إلى حركية الواقع وتعقيداته وتحولاته ، ولا يمكن حمل الواقع دفعيا إذا ما كان مغايراً لخصائص العقيدة ، كما انه سوف لا يصدق على الواقع الخارجي المراد إحداث التغير فيه ، فاشكالية المشروع السياسي تكمن في إيجاد روابط معنوية ومادية قادرة على التعامل مع الواقع كما هو مع محاولة ترشيده على أساس العقيدة أو الإيمان الأيدلوجي ٠

صحيفة المدينة :

لعل من اهم الاتفاقات التي أقرها الرسول الاكرم (ص) الاخذ بنظر الاعتبار لوازم المشروع السياسي على أساس واقعي ، الاتفاقية المعروفة بصحيفة المدينة ٠

ان الرسول (ص) وبمجرد هجرته إلى المدينة وعزمه على تأسيس التجربة الجديدة وجد لديه واقعا لا يمكن بحال من الاحوال حمله كليا على أساس العقيدة حتى ان المسلمين المتوحدين بالعقيدة لم يكونوا واقعا واحدا فالانصار يمتلكون الأرض والامكانات والانتماء إلى الأرض على عكس المهاجرين ٠٠٠ مما اقتضى الامر المؤاخاة بينهم لتجاوز التمايز الواقعي الذي يحول دون صهرهم في بوتقة التجربة الجديدة كما وجد لديه خليطا من غير المسلمين من المشركين واليهود ٠٠ وهنا فأن اسقاط العقيدة كأساس للمشروع السياسي المراد تأسيسه في المدينة سوف تصدق على قسم من الناس ولا تصدق على القسم الآخر فالاخوة الدينية والمشترك العقائدي يصلح لتكون رابطة بين المؤمنين فقط وضمن شروط لتجربة اخرى تاخذ بكافة اسباب ومقتضات التجربة الدينية البحتة وواقع المدينة لم تكن كذلك كونه يشتمل على غير المسلمين ولوجود واقع آخر يميز التجربة الإنسانية في أبعادها العقيدية والاجتماعية وهنا فان لوازم المشروع السياسي المراد تأسيسه من خلال هذه التجربة الإنسانية تقتضي ايجاد تصدق على واقع المدينة المتنوع والمتعدد في اطيافه والوانه المجتمعية والعقيدية فكانت صحيفة المدينة وهذا ما فعله الرسول (ص) عندما عقد اتفاقا مع المسلمين من المهاجرين والانصار ومعهم القبائل اليهودية ومع المشركين ونلاحظ ان الرسول (ص) وصف المسلمين واليهود وغيرهم ممن في هذه الاتفاقية بانهم امة دون الناس أي بمعنى انهم جماعة لديها اتفاق يخصها دون غيرها من الجماعات خارج المدينة لقد وصفت الصحيفة مثلا ان اليهود طائفة من المؤمنين والمؤمنين هم الجماعة السياسية المكونة لمجتمع المدينة الذي توحد على أساس وثيقة المدينة ولا يراد بها الوصف المعنى العقائدي للايمان فهذا المعنى لا ينطبق على اليهود قد اكدت ايضا انه مال كفة المقابلة للمسلمين في هذه المعاهدة وان على اليهود

نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وان بينهم النصر على من حارب اهل هذه الصحيفة وان بينهم النصح والنصيحة والبر دون الاثم وان لم يأثم امرؤ بحليفه وان النصر للمظلوم وانهم جميعا امة واحدة دون الناس وهذا التعريف الواسع للأمة هو اطار الجماعة السياسية المراد تأسيس مجتمع المدينة على أساسه من خلال بنود هذه الصحيفة التي شكلت اطارا واسعا للتعايش بين الاديان والجماعات الإنسانية المتنوعة وهذا يتطابق مع مفهوم المواطنة القائم على فكرة العلاقة العضوية بين افراد المجتمع السياسي التي تحتمها ضرورات تنوعهم وتعدد اطيافهم مما يقضي ايجاد رابطة تشملهم جميعا ٠

ومن الملفت للنظر ان صحيفة المدينة اعتبرت الحقوق هبة الله تعالى وليس لاحد انتهاكها وان قرنت الحقوق بالواجبات في تأكيد جازم على ملازمتها لانتاج حياة مسؤولة وهادفة واشارت إلى قدسية حقوق الإنسان من خلال تأكيد على التعاون ضد الظلم والفساد والطغيان وحماية الضعيف ولم تعط بني البشر جميعا ولقد اعتبر العديد من الباحثين المحدثين ان الصحيفة المدنية أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة العضوية بين أفراد الجماعة السياسية وأنها ضمن الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرقية وانها عقد مواطنة متقدم على عصره ٠

المبحث الرابع

الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة :

الترابط بين الديمقراطية والمواطنة هو ترابط عضوي بالصميم فكلاهما ينتج الآخر رغم عوارض التنكر الذي يعارض علاقتهما البنيوية كما في الدولة المستبدة اللاغية لفروض واستحقاق المواطنة

اولا : الديمقراطية في العراق

إذا ما استثنينا شعار الديمقراطية الذي تجود به ادبيات المدارس العراقية كادعاء فاقد الموضوعية الحقيقية في الفكر والخطاب والممارسة الفعلية في واقع الساحة العراقية وإذا ما استثنينا بعض الولادات الموؤده هنا وهناك في مسيرتنا الديمقراطية وإذا استثنينا ذلك نجد ان الديمقراطية لم تحض بدورة حياة فعلية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة فاذا ما تم تقسيم عمر الدولة العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري نلحظ الغياب الحقيقي الديمقراطية وما تتطلبه من بني تحتية من حريات وصحافة واحزاب ومناخات سياسية سليمة لازمة لانجاز التحولات المجتمعية التصاعدية فطوال العهد الملكي لن تتطور الديمقراطية الناشئة والتي انتجها الوعي الوطني منذ الاستبيان الذي طرحه ولسن نائب الحاكم في العراق بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ فالديمقراطية الملكية لم تنمو ولم تتطور كأي كائن وليد ٠ لافتقادها لمقومات النمو الذاتي من اراده حره وسيادة كاملة وتشريعات عادلة ومناهج وطنية تترفع عن التمييز بين المواطنين وبقيت صورة مهددة بالاحكام العرفية وخاضعة